اتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس

إقرار نتائج عملية انتخاب أمين العاصمة والمحافظين

الموافقة على انضمام اليمن إلى الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي

صنعاء /سبأ:

رفع مجلس الوزراء برقية تهنئة الى فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمناسبة احتفالات شعبنا اليمني الأبي بالعيد الوطني الثامن عشر للجمهورية اليمنية (22مايو) عيد الوحدة والحرية والديمقراطية.عبر في مستهلها عن أطيب التبريكات لفخامته وكافة ابناء الشعب اليمني بهذه المناسبة الغالية .

واشاد مجلس الوزراء بعظمة انجازات البناء والتطوير والاعتزاز بالمكاسب الديمقراطية والتنموية التي تتحقق في كل عام في بلادنا الحبيبة في ظل القيادة الحكيمة والمقتدرة لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية ، موضحا ان الـ 22 من مايو هو عيد انتصار الوجود الوحدوي الأصيل في يمن العزة والكرامة ، مشيرا الى ان احتفالاتنا بالعيد الوحدوي الـ 18 تكتسب في هذا العام وقوة بهجتها وعظمة دلالاتها ومعانيها بالنجاح الكبير الذي تم تحقيقه في انتخابات امين العاصمة ومحافظي المحافظات بما يمثله ذلك من ترسيخ للممارسة الديمقراطية كخيار قيادي ميداني ونهج دستوري والتزام قانوني خطوة شعبية واثقة تجعل وطننا اليمني الناهض في موقع الريادة والاستجابة الواعية لتحديات عصر الحرية والديمقراطية والسير قدما نحو توسيع قاعدة وحركة المشاركة الشعبية في تحمل المسؤولية والتنمية المحلية بمستوياتها المختلفة.

إقرار إنشاء مجلس أعلى للطرق ونظام موحد لشؤون الطلاب بالجامعات الحكومية

مناقشة مشروع قرار إنشاء المعهد الإعلامي وإحالته إلى لجنة وزارية للمراجعة

واكد المجلس ان شواهد الاعمال وحقائق الوفاء بالوعود والالتزامات ستظل الحقيقة الساطعة والسمة الحضارية البارزة للقيادة الرشيدة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح للمسيرة التنموية الديمقراطية المباركة ، مبينا ان كل انجاز نوعي يتحقق على صعيد الممارسة الديمقراطية او التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو ثمرة مباركة للسياسة القيادية الحكيمة مصدر قوة البناء وسلامة التطوير والتغيير في كافة المجالات وصولا الى تحويل كافة الطموحات والآمال الشعبية المستهدفة في البرنامجين الرئاسي والحكومي الى حقائق معاشة وشواهد ماثلة في كل ميادين العمل والانتاج والتنمية والديمقراطية .

وكان مجلس الوزراء قد اقر في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس تقرير الاخ وزير الادارة المحلية بشأن ادارة ونتائج العملية الانتخابية لأمين العاصمة ومحافظي المحافظات (الدورة الاولى مايو 2008م) كاستحقاق قانوني وديمقراطي في اطار ترجمة مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والمصفوفة التنفيذية للبرنامج العام للحكومة ، وتنفيذا لنص المادة 36من القرار الجمهوري رقم 86 لسنة 2008م بشأن لائحة تنظيم إجراءات انتخاب امين العاصمة ومحافظي المحافظات.

وتضمن التقرير الفائزين بتلك الانتخابات في امانة العاصمة والمحافظات وما سادتها من أجواء ديمقراطية راقية وتأثيرها المباشر في نجاح الممارسة الديمقراطية التي جرت وسط رقابة محلية ودولية وشفافية خالصة ووفقا للقانون والنظام الموضوع لها ، حيث اشاد المجلس بالجهود التي بذلتها وزارة الادارة المحلية لإدارة هذه العملية الانتخابية وبالتعاون المسؤول لجميع الجهات المعنية وذات العلاقة معها لتعزيز الاجواء اللازمة التي سادت العملية الانتخابية برمتها .

كما أقر المجلس مشروع القرار الجمهوري بإنشاء وتشكيل المجلس الاعلى للطرق برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين ورؤساء الجهات ذات العلاقة ، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار مشروع قرار إنشاء المجلس الذي سيتولى رسم السياسة العامة للدولة بمجال الطرق والجسور والأنفاق ، وإقرار الخطط الشاملة لتطوير وتحديث شبكة الطرق وصيانتها في الجمهورية على ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

كما سيتولى المجلس اتخاذ الاجراءات اللازمة في المجالات الطارئة التي ينجم عنها تعطيل شبكات الطرق الى جانب تحديد سلم الأولوية لإقامة مشاريع الطرق بما يحقق أغراض التنمية وفي اطار السياسة العامة للدولة وتأكيد عملية تنسيق الجهود بين مختلف الجهات على المستويين المركزي والمحلي المعنية وذات العلاقة لما فيه انجاح المشاريع في هذا القطاع.

واقر مجلس الوزراء مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن النظام الموحد لشؤون الطلاب بالجامعات اليمنية الحكومية ، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار هذا النظام الموحد والذي يهدف الى تنظيم عملية التنسيق وسياسات القبول ونقل القيد والتحويل وتبسيط الإجراءات امام الطلاب إضافة الى الاختبار والتقويم والتقديرات والضوابط التأديبية للطلبة وذلك وفق آلية موحدة على مستوى جميع الجامعات .

واحال المجلس مشروع القرار الخاص بإنشاء المعهد الاعلامي المقدم من الاخ وزير الاعلام الى لجنة وزارية لمراجعته من النواحي القانونية والادارية والفنية والمالية والرفع الى المجلس بالنتائج في اقرب وقت ممكن ، حيث سيسهم المعهد المقترح إنشاؤه في رفع مستوى نوعية التأهيل والاعداد المهني والتقني في مختلف مجالات الاعلام والارتقاء بالعمل الاعلامي في المؤسسات الإعلامية الحكومية بما في ذلك تنمية التخصصات العلمية والتقنية الاعلامية الحديثة وقيم العلم والمعرفة ورفع مستوى الوعي بأهمية التدريب والتأهيل في تطوير العمل الاعلامي كماً ونوعاً.

ووافق المجلس على انضمام بلادنا الى الاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي الصادرة في عام 2005م المقدمة من وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارتي الشؤون القانونية والعدل ، ووجه باستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة النهائية على انضمام بلادنا اليها ، مع التحفظ على الفقرة 1 من المادة 23 من الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم حول أي نزاع ينشأ بين دوليتين او اكثر من الدول الاطراف بهذه الاتفاقية التي وقعت عليها 13 دولة عربية ، وتهدف الى تعزيز التعاون الدولي بمجال مكافحة الارهاب والمساهمة في وضع تدابير فعالة وعملية لمنع الاعمال والانشطة الارهابية والتصدي الحاسم لمرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقانون .

واطلع مجلس الوزراء على تقرير الاخ وزير الادارة المحلية حول البرنامج التدريبي لأعضاء السلطة المحلية ورؤساء واعضاء لجان المناقصات والمسؤول الفني بالوحدة الادارية على مستوى امانة العاصمة والمحافظات والمديريات وبعدد اجمالي يبلغ سبعة آلاف و35 شخصا .

ويهدف البرنامج الى تهيئة اعضاء اللجان المتخصصة الثلاث في المجالس المحلية للانتقال الى نظام اللامركزية الادارية والمالية بمجالات التخطيط والتنمية والمالية وتوحيد الرؤى لنصوص قانون السلطة المحلية وتحاشي الاجتهادات الذاتية في تفسيره ومضامينه العملية من وحدة لأخرى ومن مسؤول لآخر، اضافة الى تنمية مهارات لجان المناقصات العامة للمجالس المحلية في مجال اعمال المناقصات في ظل نظام السلطة المحلية ولوائحه والقوانين النافذة.

كما اطلع المجلس على تقرير الاخ وزير العدل حول مشاركته في اجتماع الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء العدل العرب التي عقدت بالعاصمة المصرية القاهرة في 14 مايو الجاري والمكرس لطلب دولة فلسطين الشقيقة بحث الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

افعلوها وفرحونا

فيصل الصوفي

المصدر المسؤول في رئاسة الوزراء قال إن بعض الوزراء الذين استبعدوا في التعديل الحكومي الأخير لديهم "ملفات" لدى هيئة مكافحة الفساد، وإن "ملفات" آخرين ستحال إلى الهيئة قريباً، وبالنسبة لي أصدق أن كثيراً من الوزراء والمسؤولين العموميين فاسدون، حتى لو لم يخبرني المصدر المسؤول أن لديهم "ملفات"، وفي كثير من المرات سمعنا وقرأنا عن قرب موعد فضح مسؤولين وإحالتهم إلى المساءلة، ومن كثرة هذا الوعد والوعيد مع بقاء "مربع ينعم بطول السلامة" أخشى أن يكون مصير التهديد الأخير كإخوانه السالفين، مع ذلك أو من أن "كوكب النحس يسقي الأرض أحياناً"!

يا جماعة فرحونا وافعلوها جاه الله عليكم، نريد أن نطمئن أن مبدأ المساءلة يعمل، ونريد أن نثق في أن مكافحة الفساد عملية جادة، يقال إن أحد الوزراء المستبعدين نزل إلى عدن مرة ومكث أياماً وفي هذه الأثناء كان يأمر أحد مديري العموم بصرف مبالغ من موازنة أو إيرادات الإدارة، مرة باسم إيجار الفندق ومرة بدل سفر ومرة.. ومرة ..ومرة ولم يرجع إلى العاصمة إلا بعد أن كلف الإدارة التابعة له خمسة ملايين ريال. ووزير يأمر بطباعة مقابلاته الصحفية في كتيبات على نفقة الوزارة.. المهم هذا وأضرابه كثر، فاستغلال الوظيفة العامة لمصالح شخصية وعائلية وفئوية هي سمة ملازمة لوزراء وقادة عسكريين ومحافظين ومديرين، وجزء من أسباب الفقر الذي يعاني منه سكان البلاد يعود إلى الفساد الذي يلحق خسائر بالخزينة العامة ويحبط المشروعات ويخل بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص..

خلاصته.. ليس لدينا مشاكل شخصية مع الفاسدين لكننا سنفرح عندما نراهم خلف القضبان، وتسترد منهم المنهوبات!

الوحدة اليمنية في محاضرة بفرع مصلحة الهجرة والجوازات في عدن

عدن / صالح عكبور :
تصوير/ محمد علي عوض:

نظم فرع مصلحة الهجرة والجوازات في إدارة أمن محافظة عدن في إطار خطة إدارة أمن المحافظة عدن محاضرة توعوية ثقافية بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لتحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في (22 مايو 1990م) حضرها العقيد / غازي محمد علي محسن مدير فرع المصلحة في عدن.

وتناولت المحاضرة التي ألقاها الدكتور / حسين باسلامة عميد كلية الآداب جامعة عدن تحقيق الوحدة اليمنية كنتاج طبيعي لنضال الشعب اليمني لإنعتاق الشعب اليمني من نظام متخلف في (26 من سبتمبر 1962م) والتحرر من نظام استعماري بقيام ثورة (14 من أكتوبر 1963م) ونضاله من أجل تحقيق الوحدة اليمنية, مشيراً إلى أن الوحدة اليمنية فتحت آفاقاً واسعة على الصعيد الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ومكنت الشعب من ممارسة حقه والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع ومستقبله.

وتطرقت المحاضرة إلى ما شهدته اليمن من تطور متنام للتجربة الديمقراطية من خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحليات كشكل من أشكال الممارسة الديمقراطية, الأمر الذي يعكس مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع اليمني في استيعاب متطلبات الحياة والتفاعل الإيجابي معها بوعي ومسؤولية تمكن المجتمع من الانطلاق وتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية بعيداً عن الممارسات الفوضوية الهدامة والتي تعطل قدرات المجتمع وتشتت إمكانياته.

ونوه إلى دور الإدارة المحلية في المجتمع في المشاركة في صنع المستقبل على قاعدة التنافس وإطلاق روح المبادرة في مختلف المجالات.

حضر المحاضرة مدير جوازات المنطقة الحرة وجوازات ميناء عدن وأمين عام المجلس المحلي في مديرية صيرة وضباط وصف ضباط وأفراد مصلحة الهجرة والجوازات وإداراتها.

في ندوة بمنتدى الشيخ الأحمر

خبراء ومختصون يحذرون من مخاطر نضوب حوض صنعاء المائي

صنعاء/عماد محمد عبدالله:

أكد مجموعة من المختصين والأكاديميين و السياسيين وأعضاء مجلسي النواب و الشورى على أهمية مواجهة مشكلة نضوب مياه حوض صنعاء.

و أوضح الشيخ / حمير بن عبدالله الأحمر- نائب رئيس مجلس النواب أهمية الحفاظ على المخزون المائي لحوض صنعاء ووضع كافة الحلول الممكنة التي تساهم في معالجة عمليات الاستنزاف الجائرة لمياه حوض صنعاء وآثارها الإقتصادية والإجتماعية .. مشيراً في الندوة التي نظمها منتدى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر بصنعاء إلى الإهتمام الذي توليه الحكومة لقضايا المياه في اليمن بإعتبارها قضية أصبحت تؤرق كثير من الدول .

ودعا الشيخ الأحمر المشاركين و المهتمين ومنظمات المجتمع المدني و شرائح المجتمع إلى بذل الجهود في مجال التوعية بأهمية الحفاظ على المياه وترشيد إستخدامها باعتبارها ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها للأجيال القادمة .

كما طالب الدكتور / احمد الاصبحي- عضو مجلس الشورى برفع شعار « لا صوت يعلو فوق صوت المياه » مؤكدا أن قضية نضوب مياه حوض صنعاء قضية في غاية الخطورة وتستدعي وضع حلول صارمة وعاجلة و تفعيل التشريعات القانونية تجاه المخالفين.

وشدد الاصبحي على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية للتخفيف من زراعة القات الذي يستنزف معظم المياه الجوفية .

ودعا وسائل الإعلام الى تبني حملات توعية بمشكلات المياه، وبخطورة الحفر العشوائي و الإستخدام الجائر، واصفا ذلك بأنه « تآمرٌ على الأجيال « .

من جانبه حذر المهندس / محمد حرمل - مدير حوض صنعاء السابق من انهيار (24) حاجزاً مائياً من إجمالي (44) حاجزاً بسبب الإخلال في معايير الإنشاء.. داعياً إلى سرعة اتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة لترميم هذه الحواجز حتى لا تنهار.

واعتبر حرمل أن الإكثار من بناء السدود حول أمانة العاصمة لتغذية المياه الجوفية شيء إيجابي لكن يجب وضع الاحتياطات اللازمة لتفادي الأضرار البيئية التي تنتج عن التوسع في الحواجز المائية حيث يتعرض المحيطين بالحواجز المائية للإصابة بالبلهارسيا و الأسهالات المستمرة.

وقال في ورقة قدمها لمنتدى الشيخ الأحمر «إن أسباب الاستنزاف السريع للمياه الجوفية في حوض صنعاء تتمثل في أسباب تكنولوجية وفنية وأسباب اجتماعية وأسباب اقتصادية ومالية، وأسباب توسعية وتشريعية».

حمير الأحمر

من جهته أكد الدكتور/ ناصر العولقي - رئيس جامعة صنعاء السابق أن قضية حوض صنعاء قضية في غاية الخطورة، وهي قضية مهمة جداً.

واعتبر الحديث عن تحليه مياه البحر ليس ذات جدوى اقتصادية لأن تحلية مياه البحر ستكلف خزينة الدولة ميزانية كبيرة جداً وستصل كلفة المتر المكعب الواحد 12دولاراً.

وشدد العولقي على ضرورة ترشيد استخدام المياه،وعدم السماح لأي متنفذ بمخالفة قانون المياه.. مشيراً إلى ضرورة تطبيق القانون لأن العام 2007م شهد (150) مخالفة قانونية في حفر الآبار أحيلت منها ثلاث قضايا إلى النيابة ، داعياً مجلسي النواب والشورى إلى تبني الموضوع بجدّية لأن مدينة صنعاء مهددة تماماً ، وشدّد على أهمية استخدام وسائل الرّي الحديث التي تمثل نوعاً من الموازنة .

كما قدم الدكتور / ناصر فضل صالح وهو أكاديمي متخصص ملخصا موجزاً عن طبيعة (مشروع حوض مياه صنعاء)، من حيث فكرة الإنشاء، وأهداف تأسيسه التي منها إطالة عمر المخزون الجوفي لحوض صنعاء، وتغذية البناء المؤسسي والقانوني والاجتماعي والفني لإدارة المياه .

وأوضح أن نطاق عمل مشروع حوض صنعاء يشمل (3200) كم2 وينقسم إلى 22حوضاً، وأن المشروع سيتضمن إعداد هيكله المؤسسي، ودراسة شراكته مع الجمعيات الأهلية، وتدريب العاملين في الجمعيات الأهلية في هذا الإطار الجغرافي هدفاً لتحسين كفاءة الري من خلال تركيب شبكات الري الحديثة على مساحة (1020) هتكاراً وتهيئة (1200 (هكتار لتكون مؤهلةً لتركيب الشبكات عليها .

و في الورقة التي قدمها الدكتور/ نايف أبو لحوم عن الوضع السابق والحالي لحوض صنعاء أكد أن الحوض يعاني من استنزاف جائر بسبب الحفر العشوائي حيث يوجد 13 ألف بئر مائية في حيث أن كمية تغذية المياه الجوفية محدودة.

وقدم أبو لحوم عرضاً مصوراً لمشكلة حوض صنعاء، أشار فيه إلى أن كمية المياه الداخلة إلى الحوض تتناقص من (180 - 50) مليون متر مكعب.

فيما اشارت ورقة الدكتور/ عبدالله نعمان- الباحث في مركز المياه والبيئة بجامعة صنعاء إلى أن الدراسات تؤكد أن منسوب المياه يتناقص سنوياً من(3 - 4) أمتار، فيما المياه الداخلة إلى الحوض تتناقص بشكل مستمر، وأن الحلول التي وضعت مثل بناء السدود كانت محدودة النفع خصوصاً في بعض المناطق التي كان موقع الحاجز المائي فيها غير مناسب.

بكلفة 250 مليون ريال

تنفيذ مشروع إنارة مدن ومديريات ساحل حضرموت

المكلا / سبأ:

يجري العمل حاليا في تنفيذ مشروع إنارة مدن ومديريات ساحل حضرموت بكلفة 250 مليون ريال .

وأوضح مدير إدارة مشاريع الإنارة بمكتب الأشغال العامة والطرق بالمكلا المهندس/ عامر العكبري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)- أن نسبة الإنجاز في هذا المشروع بلغت 70 بالمائة.

ونوه إلى العمل الجاري كذلك في مشروع إنارة مدينة المكلا ومشروع مدينة شبام التاريخية بكلفة 400 مليون ريال، وكذا مشروع استكمال إنارة مناطق حضرموت الساحل بكلفة 440 مليون ريال.لافتا إلى أنه بدأ العمل في إنارة شوارع بروم بكلفة 249 مليون ريال ومشروع إنارة الديس الشرقية والريدة وقصيعر وبعض شوارع المكلا، بويش، روكب بكلفة 450 مليون ريال .

وأكد العكبري أنه باستكمال تنفيذ هذه المشاريع ستكون هناك تغطية كاملة لإنارة شوارع مدينة المكلا وضواحيها والمديريات الساحلية .

إلى ذلك تفقد وكيل محافظة حضرموت للشئون الفنية المهندس/ فهد سعيد المنهالي مشاريع الإنارة في شوارع مدينة المكلا وضواحيها، مطلعاً على سير العمل والصعوبات التي تواجه التنفيذ ومدى استيعاب المشاريع لمختلف الأحياء والمناطق في المدينة.

وكلف مكتب الأشغال العامة والطرق بإعداد تصور متكامل لأعمال الإنارة للشوارع والأحياء التي لم تشملها مشاريع الإنارة السابقة، مؤكداً أن كل شوارع ومناطق مدينة المكلا وضواحيها سيتم استيفاؤها كاملة بمشاريع الإنارة .

رافقه في الزيارة مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق المهندس/ مبارك متعافي ومدير عام مشاريع المحافظة المهندس/ محمد العمودي ومدير إدارة المشاريع بالأشغال العامة والطرق المهندس/ عمر نعمان .